



إدارة التوثيق والمعلومات	
١٤	الفصل التشريعي
٢	دور الإنعقاد
٢٥٩	رقم الوثيقة

المحترم

السيد / رئيس مجلس الأمة

تحية طيبة وبعد ،،،

نتقدم بالاقترح بقانون المرفق في شأن إنشاء مطار دولي خارج حدود المناطق السكنية ، مشفوعاً بمذكرته الإيضاحية ، برجاء التفضل بعرضه على مجلس الأمة الموقر.

مع خالص التحية ،،

مقدمو الاقتراح

طلال سعد السهلي

عسكر عويد العنزي

سلطان جدعان الشمري

يحال الى لجنة الشؤون التشريعية والقانونية
ويوزع على السادة الأعضاء

د. سلطان جدعان الشمري



اقتراح بقانون
في شأن إنشاء مطار
دولي خارج حدود المناطق السكنية

- بعد الاطلاع على الدستور،
- وعلى المرسوم بالقانون رقم (١٠٥) لسنة ١٩٨٠ في شأن نظام أملاك الدولة والقوانين المعدلة له،
- وعلى القانون رقم (٤٧) لسنة ١٩٩٣ في شأن الرعاية السكنية والقوانين المعدلة له،
- وعلى القانون رقم (٥) لسنة ٢٠٠٥ بشأن بلدية الكويت المعدل بالقانون رقم (٨٧) لسنة ٢٠١٣ بشأن تعديل المادة (٣١) من القانون رقم (٥) لسنة ٢٠٠٥ في شأن بلدية الكويت،
- وعلى القانون رقم (٧) لسنة ٢٠٠٨ بشأن تنظيم عمليات البناء والتشغيل والتحويل والأنظمة المشابهة وتعديل بعض أحكام المرسوم بالقانون رقم (١٠٥) لسنة ١٩٨٠ في شأن نظام أملاك الدولة،
- وافق مجلس الأمة على القانون الآتي نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

- مادة أولى -

ينشئ مطار دولي وفق المعايير الدولية في منطقة المطلاع خارج حدود المناطق السكنية خلال مدة أقصاها خمس سنوات من تاريخ صدور هذا القانون.

- مادة ثانية -

تلغى كافة المشاريع الخاصة بتطوير وتوسعة مطار الكويت الدولي الحالي مع كل ما يترتب على ذلك من عقود وقرارات.



- مادة ثالثة -

تخصيص مطار الكويت الدولي الحالي للاستخدام الرسمي فقط.

- مادة رابعة -

اقتطاع الزائد من مساحات المطار الحالي وتسليمها للمؤسسة العامة للرعاية السكنية .

- مادة خامسة -

إعادة تنظيم وتأهيل المنطقة المذكور في المادة الرابعة من أجل جعلها منطقة سكنية.

- مادة سادسة -

يلغى كل حكم يتعارض مع أحكام هذا القانون.

- مادة سابعة -

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون.

أمير دولة الكويت

صباح الأحمد الصباح



**المذكرة الإيضاحية
للاقتراح بقانون
في شأن إنشاء مطار دولي
خارج حدود المناطق السكنية**

انطلاقاً من الحرص الشديد على وضع الخطط اللازمة لتحسين مستوى الخدمات ووضعها على أسس علمية وعملية تراعي الواقع والظروف الاجتماعية والاقتصادية للمواطنين ، وحيث أن الدولة أناطت بالمؤسسة العامة للرعاية السكنية توفير المسكن الملائم للمواطنين وذلك لتحقيق الاستقرار الاجتماعي والتنمية الاقتصادية وتضمن تلك الأفكار التنمية في خطط الدولة الإستراتيجية وحيث أن الطلبات المتزايدة لتوفير السكن قد أدى إلى تضخم وزيادة عدد المستحقين للرعاية السكنية.

وحيث أن الأراضي الفضاء المجاورة للضواحي القديمة لم تعد تلبي الطلبات المتزايدة على المساكن لذلك لابد من فتح آفاق جديدة للتنمية والاستثمار ومنها إيجاد الأراضي الفضاء المناسبة بيئياً لإعادة تنظيمها وتأهيلها وتوزيعها على المواطنين.

ولما أصبح موقع مطار الكويت الدولي الحالي ضمن المناطق السكنية وأن طاقته الاستيعابية لم تعد تلبي الاحتياجات الأساسية وزيادة حركة المسافرين في العدد والمدد الزمنية ، الأمر الذي حدا بنا إلى تقديم هذا الاقتراح بقانون الذي أوجب في مادته الأولى على إنشاء مطار دولي ضمن المعايير الدولية يلبي احتياجات البلد وأن يكون خارج حدود المناطق السكنية في منطقة المطلاع كما سبق وأن أقر ذلك المجلس البلدي خلال مدة أقصاها خمس سنوات على أن تلغى كافة المشاريع والخطط التنموية الخاصة بتوسيع مطار الكويت الحالي مع كل ما يترتب على ذلك من عقود وتخصيص المبالغ المعتمدة لذلك لبناء المطار الجديد كما جاء في المادة الثانية نفسها.



كما تحدثت المادة الثالثة عن تخصيص المطار الحالي للاستخدام الرسمي للدولة أي اقتصاره على استقبال وسفر الوفود الرسمية الخاصة بالدولة وهنا خصصت المادة الرابعة المساحات الزائدة من المطار الحالي لمؤسسة الرعاية السكنية ، وألزمت المادة الخامسة على الجهات الحكومية إعادة تنظيم وتأهيل المنطقة المذكورة في المادة الرابعة من أجل جعلها منطقة سكنية تلبي احتياجات المواطنين.